

الدكتور كريم احليحل

أستاذ زائر بجامعة عبد المالك السعدي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية بتطوان

عدل بدائرة بمحكمة الاستئناف بتطوان

دليل الباحث في المفاهيم القانونية والقضائية على ضوء التشريعات المغربية

الدستور المغربي - التنظيم القضائي - محونة الأسرة - قانون الالتزامات والعقود - قانون المسطرة المدنية - محونة التجارة
قانون الشركات التجارية - التحفيظ العقاري - محونة الحقوق العينية - نزع الملكية من أجل المنفعة العامة - القانون البنكي

الجزء الثاني



الطبعة الأولى

2025

الفهرس

1.....	مقدمة:
4.....	المحور الأول: علم المفاهيم القانونية
5.....	أولاً: تعريف المفهوم القانوني وخصائصه وأهميته
9.....	ثانياً: استراتيجية اكتساب المفاهيم
14.....	المحور الثاني: الدستور المغربي
15.....	القسم الأول: أحكام عامة
19.....	القسم الثاني: الحريات والحقوق الأساسية
22.....	القسم الثالث: الملكية
26.....	القسم الرابع: السلطة التشريعية
27.....	القسم الخامس: السلطة التنفيذية
28.....	القسم السادس: السلطة القضائية
30.....	القسم السابع: المحكمة الدستورية
30.....	القسم الثامن: الجهات والجماعات الترابية
33.....	القسم التاسع: المجلس الأعلى للحسابات
34.....	القسم الحادي عشر: الحكامة الجيدة
38.....	القسم الثاني عشر: مراجعة الدستور
41.....	المحور الثالث: التنظيم القضائي للمملكة
42.....	القسم الأول: التنظيم القضائي
45.....	القسم الثاني: المحاكم واختصاصاتها
57.....	القسم الثالث: قضاء القرب
60.....	القسم الرابع: المحكمة الدستورية
62.....	القسم الخامس: الوكيل القضائي للمملكة
64.....	المحور الرابع: مدونة الأسرة
65.....	القسم الأول: الزواج
74.....	القسم الثاني: انحلال ميثاق الزوجية وآثاره
85.....	القسم الثالث: الولادة ونتائجها
94.....	القسم الرابع: الأهلية والنيابة الشرعية
98.....	القسم الخامس: الوصية
101.....	القسم السادس: الميراث

المحور الخامس: قانون الالتزامات والعقود.....	112
القسم الأول: الالتزامات بوجه عام	113
أولا: مصادر الالتزام.....	113
ثانيا: أوصاف الالتزام	149
ثالثا: انتقال الالتزامات	156
رابعا: آثار الالتزامات	159
خامسا: بطلان الالتزامات وإبطالها	165
سادسا: انقضاء الالتزامات.....	169
سابعا: إثبات الالتزامات وإثبات البراءة منها	171
القسم الثاني: في مختلف العقود المسماة وفي أشباه العقود التي ترتبط بها	172
أولا: البيع	172
ثانيا: في المعاوضة	174
ثالثا: الاجازة	174
رابعا: الوديعة والحراسة	177
خامسا: العارية	178
سادسا: الوكالة	179
سابعا: الاشتراك	180
ثامنا: عقود الغرر	181
تاسعا: الكفالة	182
عاشر: الرهن الحيازي	182
الحادي عشر: في مختلف أنواع الدائنين	183
المحور السادس: قانون المسطرة المدنية.....	185
القسم الأول: مقتضيات تمهيدية.....	186
القسم الثاني: اختصاص المحاكم.....	186
القسم الثالث: المسطرة أمام المحاكم الابتدائية	193
القسم الرابع: المساطر الخاصة بالاستعجال مسطرة الأمر بالأداء	209
القسم الخامس: المساطر الخاصة	213
القسم السادس: محكمة النقض	218
القسم السابع: إعادة النظر	219
القسم الثامن: طرق التنفيذ.....	219

224	المحور السابع: مدونة التجارة
226	القسم الأول: القانون التجاري
230	القسم الثاني: التاجر
245	القسم الثالث: الأصل التجاري
251	القسم الرابع: الأوراق التجارية
261	القسم الخامس: العقود التجارية
266	القسم السادس: مساطر صعوبات المقاول
280	المحور الثامن: الشركات التجارية
282	القسم الأول: الشركات التجارية
294	القسم الثاني: شركة التضامن
294	القسم الثالث: شركة التوصية البسيطة
295	القسم الرابع: شركة المحاصة
296	القسم الخامس: الشركة ذات المسؤولية المحدودة
296	القسم السادس: الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شريك وحيد
297	القسم السابع: شركة المساهمة
302	القسم الثامن: شركة التوصية بالأسهم
304	المحور التاسع: محور التحفيظ العقاري
304	القسم الأول: التحفيظ
	القسم الثاني: إشهار الحقوق العينية العقارية المترتبة على العقارات المحفوظة وتقييدها في السجل العقاري
311	
316	المحور العاشر: مدونة الحقوق العينية
316	القسم الأول: الحقوق العينية العقارية
324	القسم الثاني: أسباب كسب الملكية والقسمة
331	المحور الحادي عشر: نزع الملكية لأجل المنفعة العامة
333	المحور الثاني عشر: القانون البنكي
333	القسم الأول: مجال التطبيق
338	القسم الأول: منح الاعتماد وشروط مزاولة النشاط وسحب الاعتماد
339	القسم الثالث: البنوك التشاركية
344	القسم الرابع: أحكام تتعلق بالمحاسبة وبالقواعد الاحترازية
344	القسم الخامس: مراقبة مؤسسات الائتمان

القسم السادس: الرقابة الاحترازية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع	345
القسم السابع: العلاقات بين مؤسسات الائتمان وعمالها والوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان	346
القسم الثامن: العقود البنكية	348
القسم التاسع: القانون الأساسي لبنك المغرب	354
أولا: الاحداث ورأس المال والنظام القانوني والمقر	354
ثانيا: المهام	354
ثالثا: عمليات البنك	355
رابعا: الإدارة والتسيير	355
خامسا: مراقبة البنك	355
سادسا: التقرير السنوي والاعبار	356
سابعا: الإعفاءات الجبائية	356
خاتمة:	358
قائمة المراجع	359
الفهرس	374

الدكتور كريم احيل

استاذ زائر بجامعة عبد المالك السعدي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

عدل بدائرة محكمة الاستئناف بتطوان



هذا الكتاب

يلعب موضوع تدريس المفاهيم دورا جوهريا ومحوريا في العملية التعليمية التعلمية خاصة خلال العقود الأخيرة بعد أن اهتمت مجموعة من الدراسات والبحوث النظرية منها والميدانية بالمفاهيم كمصدر من مصادر المعرفة. وقد تركزت جهود العلماء والمربين في هذا الاتجاه على المطالبة بتدريس المفاهيم إلى جانب النظريات والتعميمات والمبادئ بدل الاختصار فقط على حفظ واستظهار الحقائق والمفردات إن بناء المفاهيم واكتسابها من طرف المتعلمين من شأنه أن يقلل من ضرورة إعادة التعلم ويسهم في حل بعض صعوباته. كما ينظم الخبرة العقلية للمتعلم، فبناء المفاهيم يشكل قاعدة لما سيتم تقديمه من مادة تعليمية فيما بعد

ونظرا لأهمية الموضوع، طرح مجموعة من الخبراء والباحثين في حقل التربية خلال العقود الأخيرة مجموعة من النماذج لتدريس المفاهيم وتعلمها فتعددت النماذج التي تناولت المفاهيم بالدراسة والتحليل، فمنها تلك التي اهتمت بتنمية المفاهيم من خلال الطريقة الاستقرائية، وأخرى اعتمدت الطريقة الاستنباطية، كما وكتب هذا الانتاج النظري الفيزير مجموعة من البحوث التجريبية والدراسات الميدانية التي أثبتت فاعليتها وأبانت عن أهمية وفوائد تدريس المفاهيم ونتائج ذلك على مخرجات العملية التعليمية ككل

وهذه المفاهيم أصبحت اليوم الشغل الشاغل لدارس القانون، وأداة مهمة بالنسبة للمشرع، فبقدر ما هي ضرورة بنوية لكل نسق قانوني، لما توفره من مرونة للقواعد القانونية، وقابلية على احتواء الوقائع القانونية، فهي كذلك مصدر من مصادر الرتبة والارتباك ورافد من روافد الأمان القانوني باعتبارها تربة خصبة لظهور الاعتباطية، كما تشكل تحد لكل باحث قانوني، إذ يستحيل عليه الإلمام بها والتيقن من معناها، كمفهوم النظام العام أو مفهوم الإنسان المتبصر مثلا، إذ لا يقتصران على معنى واحد، فهي مصطلحات تنتمي لفئة المفاهيم ذات المعاني المتعددة

أما الغاية من هذا الكتاب المعرفي فيمكن إجمالها بالآتي

أولا: الوعي بالمفاهيم وأهميتها المركزية في تشكيل وتنمية المعارف والعلوم القانونية وإدراك مبادئها وغاياتها، وبالتالي التعامل معها كضرورة للتواصل مع عالم الأفكار، والتعرف على النظريات والمناهج التي تشكل منها الأنظمة الفكرية المختلفة

ثانيا: إزالة الغموض حول الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي غالبا ما تستعمل في غير موضعها أو يجري تفسيرها على خلاف المراد منها، لا سيما وأن كثيرا من الإشكاليات المعرفية ناتجة من اضطراب الفهم في تحديد المفاهيم والوقوف على مقاصدها الحقيقية